**وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**

**جامعة المسيلة**

**كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير**

**بالتعاون مع مخبر الاستراتيجيات و السياسات الاقتصادية في الجزائر**

**الملتقى الدولي حول:**

**إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة**

**يومي : 15- 16 نوفمبر 2011**

**من إعداد:**

**أ. بن البار موسى قسم علوم التسيير - جامعة المسيلة**

**أ. تمار توفيق مخبر دراسات في العلوم التجارية- جامعة المسيلة**

**عنوان المداخلة:**

**انعكاسات تكنولوجيا المعلومات على ظاهرة البطالة في الجزائر / الفترة (1999 – 2009)**

**ملخص:**

 تعتبر البطالة ظاهرة ذات أبعاد مختلفة، فهي ظاهرة اقتصادية تبين وجود خلل في النشاط الاقتصادي، كما تعتبر في نفس الوقت ظاهرة اجتماعية لما لها من آثار اجتماعية على تركيبة المجتمع. و لعل البعدين الاقتصادي و الاجتماعي للبطالة يزيدان من تعقيدها و يفرضان اعتماد وسائل تحليل متعددة لفهم طبيعتها و آثارها ومن ثم محاولة تحديد آليات التأثير عليها، ومن بين الآليات التي تساهم في تغيير هيكلة المجتمع ومؤسساته تكنولوجيا المعلومات التي تعتبر الركيزة الأساسية لمجتمع المعلومات، وبالرغم من أن الجزائر من بين الدول التي بادرت بتبني تكنولوجيا المعلومات إلا أن الاستثمار فيها لا يزال محتشما ولا يرتقي إلى المستوى الذي يؤهلها إلى أن تكون من بين الآليات التي تعتمد عليها الدولة لتوفير مناصب عمل جديدة**.**

**مقدمة:**

 أضحت البطالة من أهم المشاكل التي تعاني منها اقتصاديات مختلف دول العالم، فبعد أن كانت تعتبر جزء من الدورة الاقتصادية تظهر مع ظهور مرحلة الركود وتختفي مع مرحلة الانتعاش فقد أصبحت البطالة مشكلة هيكلية، فبالرغم من تحقق الانتعاش والنمو الاقتصادي فغالبا ما تتفاقم البطالة سنة بعد أخرى.

 وإذا كانت البطالة مشكلة ترهق تلك الدول التي فشلت في التكيف مع ظروف العولمة في عصر المعرفة فإن الدول المتقدمة استطاعت أن تحقق قفزات نوعية في التنمية الاقتصادية لتبنيها تكنولوجيا المعلومات بمختلف استخداماتها وتطبيقاتها بل الوصول إلى مجتمعات رقمية تنشط وتتواصل في فضاء سبراني.

 ففي دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية وفنلندا تصل نسبة القوى العاملة في قطاع تكنولوجيا المعلومات إلى 98% بينما تقل عن 1% في الدول العربية، مما يعني أن الدول العربية بما فيها الجزائر رغم إجراءاتها لتبني هذه التكنولوجيا إلا أنها لا تزال في منأى عن الاستفادة من الإفرازات الإيجابية لتكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها على مستوى مؤسساتها والاستثمار في مجالاتها لدفع عجلة التنمية والحد من ظاهرة البطالة.

**فما هي انعكاسات تكنولوجيا المعلومات على ظاهرة البطالة في الجزائر؟**

**الكلمات المفتاحية:** تكنولوجيا المعلومات، البطالة، التنمية.

**المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول تكنولوجيا المعلومات**

**المطلب الأول: مفهوم المعلومات وعلاقتها بالبيانات والمعرفة**

**الفرع الأول: مفهوم المعلومات والبيانات والمعرفة**

**البيانات:** هي عبارة عن الأعداد والأحرف الأبجدية والرموز التي تقوم بتمثيل الحقائق والمفاهيم بشكل ملائم يمكّن من إيصالها وترجمتها، ومعالجتها من قبل الإنسان لتتحول إلى نتائج[[1]](#endnote-2).

**المعلومات:**هي البيانات التي تم إعدادها لتصبح في شكل أكثر نفعا للفرد مستقبلها والتي لها إما قيمة مدركة في الاستخدام الحالي أو المتوقع أو في القرارات التي يتم اتخاذها[[2]](#endnote-3).

**المعرفة:** هي المستوى الأعلى من مفهوم المعلومات من حيث التعقيد فهي حصيلة الامتزاج الخفي بين المعلومات والخبرة والمدركات الحسية والقدرة على الحكم، فنحن نتلقى المعلومات ونمزجها بما تدركه حواسنا ونقارنها بما تختزنه عقولنا من واقع الخبرة السّابقة ثم نطبق على هذا المزيج ما بحوزتنا من أساليب الحكم على الأشياء وصولا إلى النتائج والقرارات، أو استخلاصنا لمفاهيم جديدة[[3]](#endnote-4).

**الفرع الثاني:** **العلاقة بين البيانات والمعلومات والمعرفة**

 من خلال التعاريف السابقة نستنتج العلاقة بين كل من المعلومات والبيانات والمعرفة فيما يلي:

 المعلومات = بيانات + معنـى

 المعرفة = معلومات + اسـتخدام

 فالمعلومات ترتبط بالبيانات من جهة كمادّة خام تخضع للمعالجة وهي بدورها -أي المعلومات- تخضع للاستخدام والتطبيق لتولد معرفة ويمكن أن نوضح العلاقة أيضا بين هذه المصطلحات الثلاث في الشكل الموالي:

 **الشكل رقم (01): العلاقة بين البيانات والمعلومات والمعرفة**

 المعرفــة المعلومــات البيانــات

 Knowledge Information Data

 وسائل وتكنولوجيا توثيق وأجهزة وحواسيب

 الاتصال وبرامجيات

 اتخاذ قرارات/ انجاز وثائق ومصادر للحصول

 بحوث وأعمال... على البيانات المدخلة

**المصدر:** عامر إبراهيم قنديلجي، إيمان فاضل االسّامرائي، **تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها**، الوارق للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص31.

**المطلب الثاني:مفهوم تكنولوجيا المعلومات ومكوناتها**

**الفرع الأول: مفهوم تكنولوجيا المعلومات**

تعرضنا فيما سبق إلى مفهوم المعلومات، وقبل أن نتطرق لتعريف تكنولوجيا المعلومات سنتعرض لتعريف التكنولوجيا.

**أولا: تعريف التكنولوجيا**

كلمة تكنولوجيا هي تعريف لكلمة Technology والتي هي مشتقة من الكلمة اليونانية Techno وتعني فنا أو مهارة أما الجزء الثاني من الكلمة logy فهي مأخوذة من Logos والتي تعني علما أو دراسة[[4]](#endnote-5).

عرفها كونتز Koontz بأنها**: "**المعرفة الكلية بطرق القيام بالأعمال"[[5]](#endnote-6)، كما تعرف أيضا بأنها **"**دراسة مجموعة من المعارف والمهارات اللاّزمة لتصنيع منتج معيّن وإقامة الوسائل الآلية اللاّزمة لإنتاجه، حيث أنّ التكنولوجيا بصفة عامة هي الوسائل الديناميكية المتطورة، أو مجموعة من الطرق، أو المعارف التي يفترض فيها القدرة على حل مشكلات الإنسان المعقدة، والمتداخلة، التي تشكل الإطار الحياتي للإنسان"[[6]](#endnote-7).

**ثانيا: تعريف تكنولوجيا المعلومات**

 خضعت تكنولوجيا المعلومات هي الأخرى لعدة تعريفات نذكر منها ما يلي:

**التعريف الأول:** هي "كافة العناصر (أجهزة، معدّات، حاسبات، برامج أساسية، نظم، أفراد، تنظيم، وكذلك المناخ العام للمجتمع الذي يتعامل معها)" [[7]](#endnote-8) .

**التعريف الثاني:** هي مصطلح يشمل كلا من تقديم وتخزين ومعالجة البيانات والمعلومات وإيصالها[[8]](#endnote-9).

من خلال ما سبق يمكن أن نستنتج التعريف الموالي لتكنولوجيا المعلومات:

تتمثل تكنولوجيا المعلومات في مكونات الحواسيب والبرامجيات بالإضافة إلى شبكات الاتصالات وغيرها من الأجهزة اللازمة للقيام بمعالجة وتخزين وتنظيم وإرسال واسترجاع المعلومات وذلك بالكفاءة والسرعة العالية.

**الفرع الثاني: مكونات تكنولوجيا المعلومات**

 في الوقت الذي دخلنا فيه القرن الحادي والعشرين فقد تم توسيع مفهوم تكنولوجيا المعلومات من خلال التقاء ثلاثة مكونات لتكنولوجيا المعلومات فبالإضافة إلى الحاسوب وشبكات الاتصال هناك مكون آخر وهو الكترونيات المستهلك. والشكل الموالي يوضح مكونات تكنولوجيا المعلومات.

**الشكل رقم (02): مكونات تكنولوجيا المعلومات**

 **الاتصالات**  **فـرص المبادئ التطبيقية** **أجهزة الحاسوب**

 - الأجهزة - الأجهزة

 - البرامج - البرامج

 - المعلومات - المعلومات

 **الكترونيات المستهلك**

 - الأجهزة

 - البرامج

 - المعلومات

 **المصدر:** علاء عبد الرزاق السالمي، **مرجع سابق،** ص21.

**المطلب الثالث: استخدامات تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات**

إن التقدم السريع الذي أحرزته تكنولوجيا المعلومات والذي حدث في العقدين الأخيرين من القرن الماضي وبداية القرن الحالي دفع المؤسسات المعاصرة إلى الاستفادة من استخداماتها سواء على الصعيد الداخلي للمؤسسة أو الخارجي.

من استعمالات المؤسسة لتكنولوجيا المعلومات ما يلي:[[9]](#endnote-10)

**أولا: الاستعمال الداخلي**

\_ يستعمل TIC كمصدر مركزي لكل معلومات المؤسسة في بطاقة تعرض فيها: التعريف بالمؤسسة، نشاطها، هيكلها التنظيمي، أهدافها، معلومات عن الخدمة أو المنتج ...الخ.

\_ وضع دليل العاملين الذي يساعد فيما يخصهم من معلومات شخصية، الوظيفة، الترقيات، العقوبات ...الخ.

\_ يربط كل أجزاء المؤسسة مع بعضها البعض حتى وإن كانت في أكثر من مبنى، ومهما تباعدت جغرافيا، إذ تسمح لكل جزء فيها بمعرفة ما يجري في الأجزاء الأخرى.

\_ الاستعمال الالكتروني لبطاقات الدوام (التسجيل اليومي لحضور العاملين) لتسهيل معالجة البيانات والاستفادة منها وسرعة الوصول إليها.

\_ تتيح للموظفين الوصول إلى الوثائق المعيارية للفحص والمعالجة (طلب عطلة).

\_ يستعمل TIC لتوصيف الوظائف وتحديد مهامها ومسؤولياتها.

\_ وضع معلومات عن المنتوج ومواصفاته لتجنب تكرار الشرح عدة مرات.

\_ الحصول على معلومات عن المنتجات المنافسة ومميزاتها حتى تبقى المؤسسة في وضعية تنافسية جيدة.

\_ الانتقال السهل والسريع للمعلومات داخل المؤسسة.

\_ النقل السريع والاقتصادي للمستندات بتوفير التكاليف البريدية والوقت المستهلك.

**ثانيا:الاستعمال الخارجي**

\_ نشر إعلانات وإشهار المنتجات وخدمات المؤسسة حتى تجلب أكبر عدد من العملاء.

\_ تسمح للعملاء بالشراء عبر الانترنت (التجارة الالكترونية).

\_ سرعة الاتصال مع أشخاص خارج المؤسسة عن طريق البريد الالكتروني فهو يكسب ميزة الهاتف من ناحية السرعة، وميزة الخطاب بإعطاء تعبير أحسن.

\_ تزويد المؤسسة بمعلومات عن مواد تريد شرائها، خاصة المواد ذات التمويل الكبير.

\_ إمكانية استفادة الأفراد الخارجين عن المؤسسة من مواضيع البحوث التي يقدمها موظفوها.

\_ الحصول على معرفة خارجية من خبراء كأساتذة جامعيين محترفين في مجال عملها، لحل بعض مشاكلها دون دفع ثمن الاستشارة.

\_ الإطلاع الدائم على سوق العمالة من أجل اختبار ثم اختيار متطلباتها من الموظفين عند الحاجة.

\_ اختبار سوق منتجاتها ومدى رضا المستهلكين عنها مما يفيدها في وضع مخططات مستقبلية.

\_ إمكانية اختيار المورد المناسب من خلال العروض المقدمة من طرفهم (آجال التسليم، ميزات المنتوج، السعر ...الخ).

\_ متابعة تطور قطاع المؤسسة، وذلك عن طريق الاتصال الدائم بالعالم من أجل الحصول على معلومات كزيارة مواقع مؤسسات أخرى من نفس قطاع نشاط المؤسسة.

**مؤشرات التحضير للاستفادة من تكنولوجيا المعلومات في الجزائر:**

إن التحديات التي تواجه الجزائر وتفرض عليها جملة من القيود تجعلها ملزمة بالتكيف معها كالانضمام للتجارة العالمية ومنطقة التبادل الحر وبالتالي الاندماج في الاقتصاد العالمي، ومن بين الإنجازات التي يمكن أن نشير إليها لأخذ الجزائر بالأسباب في اعتماد تكنولوجيا المعلومات نذكر ما يلي[[10]](#endnote-11):

**أولا: الوكالة الفضائية والقمر الصناعي الجزائري:**

في جانفي 2002 تم إنشاء الوكالة الفضائية الجزائرية وفي نوفمبر 2002 إطلاق القمر1 ALSAT ووضعه في مساره مع الإعداد لإطلاق مستقبلي للقمرALSAT3 وALSAT2 وهو ما يعتبر مساهمة وطنية هامة في حركة التنمية والتكنولوجيا والتطوير، خاصة أنه ألحق بها المركز الوطني للتكنولوجيات الفضائية بأرزيو بغرب الجزائر.

**ثانيا: جهود شركة سونلغاز:**

تجربة أخرى ينبغي الإشارة إليها في هذا المقام، ذلك أنها تحمل في طياتها خطوة هامة في إطار تسهيل توفير إمكانيات الاتصال إلى أكبر شريحة في المجتمع، وهي الاختبار التي قامت به الشركة الوطنية سونلغاز حيث قامت بربط مركز سونلغاز بثانوية عمر راسم لتحول كابل الكهرباء من مجرد ناقل لها إلى ناقل لتدفق أنترنت يصل حوالي 5.4 ميغا بيت وذلك باستخدام تكنولوجيا الانترنت بواسطة الكهرباء أو ما نسميه POWR COMMUNICATION والاستغناء عن استخدام التلفون في هذا الإطار، وتبدو أهمية هذه الطريقة إذا علمنا أن 97% من السكان يتوفر لديهم الاشتراك بينما لا يتجاوز 10% من مشتركي الهاتف بالجزائر.

**ثالثا: تجربة الحظيرة السيبرية سيدي عبد الله:**

تدخل في إطار تهيئة مناخ ملائم تشريعيا وتنظيميا لما عرف قطاع البريد والمواصلات من تغييرات جذرية. وكان الإطار التقديري لها يتمحور حول جوانب ثلاثة تنبني عليها الحظيرة وهي مراكز البحث والتكوين ثم المؤسسات وأخيرا الحضانة والدعم، والحظيرة السيبرية سيدي عبد الله تتكون من معهد عالي للاتصالات ومدرسة للنابغين، ووكالة انترنت، ووكالة اتصالات إضافة إلى مكاتب الحاضنات لمؤسسات التكنولوجيا المتقدمة وهو مشروع قطب ثاني technopole واقتصادي مستقبلي ساهم في تمويله أطراف محلية وأخرى دولية حيث هناك شراكة جزائرية مع أمريكا، كندا، فرنسا، كوريا، علما أن كوريا وحدها ساهمت بمليون دولار في إطار هذا المشروع.

**رابعا: اتفاقيات أوراكل مع سوناطراك والبريد**:

إضافة إلى هذا هناك توقيع اتفاقيتين من طرف مجموعة ORACLE الأمريكية وهي أحد الرواد العاملين في البرمجيات للمؤسسة. الأولى مع المدرسة الوطنية للبريد والمواصلات بالجزائر وهذا لخلق ORACLE UNIVERSITTY وتتعلق بتنظيم برامج التكوين في مجال التقنيات الجديدة للإعلام والاتصال في 12 مؤسسة للتعليم العالي حيث تلتزم أوراكل بتقديم تجهيزات الإعلام الآلي وبرامج التكوين والمصادر المعتمدة في التعليم العالي، والثانية مع مركز لمؤسسة سوناطراك الذي اعتبر كشريك وهذا لأول مرة في إفريقيا وأتيحت له شهادة مطابقة، بحيث أصبح مؤهلا لتقديم خدمات تكوينية معتمدة من أوراكل في مجال المنتجات التكنولوجية المتعلقة بأنظمة المعلومات،أدوات التصميم، تطوير وتطبيق الحلول للإعلام الآلي وإنتاج برمجيات التسيير المدمجة وقواعد المعطيات وشبكات المعلومات...إلخ

**المبحث الثاني: البطالة في الجزائر**

**المطلب الأول: مفاهيم حول البطالة**

يعتبر مؤشر البطالة ، من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تحرص الدول المتقدمة على إصدارها بشكل دوري وهذا الاهتمام أساسه أن البطالة لها ارتباط قوي بالنمو الاقتصادي ، فازدياد عدد الوظائف المتاحة دليل على قوة النشاط الاقتصادي ، يترتب عنه توفر مداخيل لأغلب أفراد المجتمع ، تسمح لهم بتغطية تكاليف المعيشة ، والعكس صحيح ، حيث تؤدي البطالة إلى حرمان فئة واسعة من هذا الدخل ،يجعلها تعيش العزلة الاقتصادية بكل أبعادها: إنتاج ، استهلاك، ادخار، دفع ضرائب، .....الخ .

**الفرع الأول:تعريف البطالة**

تُعرّف البطالة على أنها: الحالة التي يكون فيها الشخص قادرا على العمل وراغبا فيه وباحثا عنه ويقبل به عند الأجر السائد، لكنه لا يجده . وتعني البطالة وجود طاقة فائضة أو استخدام غير كامل للموارد المتاحة.

ويتوافق هذا مع التعريف الذي أوصت به منظمة العمل الدولية ILO على تعـريف العاطـل بأنه:

كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى.

 **الفرع الثاني: البطالة و النمو** إن محاولة فهم كيفية التأثير على البطالة يجب أن ينطلق من فهم طبيعة العلاقة مع المتغيرات الاقتصادية الأخرى كالنمو، الاستثمار، معدل الأجور و نسبة التضخم. و بما أن العوامل السابقة تتداخل فيما بينها و ترتبط كلها بالتغيرات الحاصلة في البنية الاقتصادية، فإن تحليل التغيير ينطلق أساسا من ربط البطالة بالتغير الحاصل في قدرات الاقتصاد على التغير أي مع النمو الاقتصادي باعتباره أهم مقياس لتغيير الاقتصادي الكمي. ولهذا تعتبر السياسات الاقتصادية الداعمة للنمو هي نفسها سياسات القضاء على البطالة في نظر البعض، غير أن التحليل الاقتصادي عن طريق المقاربة القياسية يبين أن العلاقة بين البطالة و النمو تتغير وفق عدة عوامل قد تعتبر في بعض الاقتصاديات من العوامل الخاصة.

**الفرع الثالث:العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة**

 هناك ارتباط كبير بين ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي و انخفاض نسب البطالة، و تظهر علاقة معدلات النمو الاقتصادي و البطالة من خلال التبسيط التالي:

ارتفاع معدل النمو ، ارتفاع نسبة التشغيل ، انخفاض نسبة البطالة

 و تتحدد نسبة ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بطبيعة السياسة الاقتصادية المعتمدة، حيث يركز التحليل الكينزي على سياسة الإنعاش عن طريق الطلب و هو الاعتقاد السائد غالبا لدى معظم الاقتصاديين، حيث ينطلقون من اعتبار أن البطالة سوف تنخفض تلقائيا إذا ارتفعت معدلات النمو الاقتصادي، بينما يركز اتجاه آخر أكثر ليبرالية على العرض من خلال دعم وربحية ومردودية المشاريع.
 غير أن الملاحظ أن هناك ترابط كبير بين النمو و تغيير نسب البطالة، فمعدلات نمو مرتفعة تدل على حاجة الاقتصاد إلى يد عاملة إضافية يتم توظيفها من فائض سوق العمل المتكون في الفترات السابقة. و في المقابل تدل حالة الركود الذي عادة ما يتوافق مع نسب نمو منخفضة أو سلبية على زيادة نسب البطالة بفعل فقدان مناصب العمل. بينما يؤدي تباطؤ الاقتصاد إلى انخفاض في خلق مناصب العمل الجديدة تقل عن المستوى الطبيعي الذي يفترض أن تبدأ عنده البطالة في الانخفاض. هذا الأمر يعتبر طبيعيا في التحليل النظري للعلاقة بين النمو و تغير نسبة البطالة، غير أن ما يحد من قيمة هذا التحليل هو عدم وجود تناسب بين معدلات النمو و نسب البطالة، فارتفاع النمو اقتصادي بنسبة 2% لايؤدي بالضرورة إلى انخفاض في نسبة البطالة بـ 2%.

 و كذلك نجد أن نفس معدلات النمو الاقتصادي ليس لها نفس الأثر على البطالة في كل الدول و هنا يظهر مدى قدرة النمو المحقق على التأثير على البطالة من خلال التحليل القياسي، فالولايات المتحدة تخلق 3 مرات أكثر من مناصب العمل التي يخلقها الاقتصاد الفرنسي و لكن مع نسبة نمو تقل عن تلك التي يحققها الاقتصاد الفرنسي. و اعتماد المقارنة بين تغير معدلات النمو و نسب البطالة بالنسبة للبلدان أكثر تطورا تبين أنه رغم وجود علاقة ترابطية بين زيادة النمو و انخفاض معدلات البطالة إلا أن نسب التغيير في البطالة تختلف و كذلك حجم الانخفاض بالنسبة لكل الاقتصاد.

 وبالنسبة للجزائر فابتداء من سنة 2000 ومع ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية وتحسن مداخيل الدولة وأمام الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، شرعت الحكومة سنة 2001 في تطبيق برنامج لدعم النمو الاقتصادي بمبلغ يقدر بـ 525 مليار دينار على امتداد أربع سنوات، ومن بين أهم الأهداف المسطرة في ه\ا البرنامج هو رفع وتيرة النمو الاقتصادي وخفض نسبة البطالة، وقد سطر في هذا البرنامج لخلق 626380 منصب شغل دائم و186850 منصب شغل غير دائم كما تم تدعيم هذا البرنامج ببرنامج مكمل لدم النمو رصد له 50 مليار دولار إلى غاية 2009.

**المبحث الثالث:تكنولوجيا المعلومات والتنمية**

 إن صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تعد محركا أساسيا للنمو الاقتصادي في العالم العربي فتقرير التجارة الالكترونية والتنمية الذي أعده مؤتمر التجارة والتنمية التابع للأمم المتحدة أونكتاد يرى أن البلدان العربية التي تقع ضمن فئة البلدان النامية هي أحوج ما يكون إلى استراتيجية رقمية قادرة على تفعيل تركيبة وأداء الاقتصاد بما يعود بالنفع الوفير على جميع قطاعات الحياة بما في ذلك القطاع الاقتصادي والقطاع الاجتماعي ...

 وإذا كانت تكنولوجيا المعلومات تحسن الإنتاجية في الأنشطة الإنتاجية القائمة، فإنها تتيح أيضا فرص ظهور أنشطة جديدة مثل البحث على شبكة الانترنت مباشرة عن مصادر خدمات في الخارج ، ونتاج أنواع مختلفة من السلع والخدمات المبنية على تكنولوجيا المعلومات وهذه الأنشطة تمكن البلدان العربية من تنويع اقتصادياتها وزيادة قدرتها على المنافسة وإنتاج وتوصيل خدمات ذات قيمة عالية تدعم الاقتصاد الوطني.

هذه الحقائق لم تكن خافية عن بعض الدول العربية التي أدركت منذ وقت مبكر استحالة تحقيق التنمية المستدامة في التحوط أو التخوف و الابتعاد عن ثورة تكنولوجيا المعلومات، وحول معدل تبني تكنولوجيا المعلومات في العالم العربي أشارت دراسة حديثة إلى تزايد هذا المعدل بنحو 24% خلال عام 2003 حيث تم تحقيق هذه النتائج الايجابية في أربعة قطاعات رئيسية شملت أجهزة الحاسوب الشخصي ومعدل انتشار خدمات الانترنت وشبكات الهواتف النقالة وخطوط الهاتف الأرضية وقد جاءت الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية في المركزين الأول والثاني على التوالي من حيث قيمة الصفقات الكبيرة. .[[11]](#endnote-12)

**المبحث الرابع: ظاهرة البطالة في الجزائر خلال الفترة (1999-2009)**

**المطلب الأول:دراسة تطور البطالة في الجزائر خلال الفترة (1999-2009)**

تميزت الفترة(1999-2009) بتزايد عدد السكان العاملين وانخفاض نسبي في البطالة حيث نلاحظ في الجدول أدناه انخفاض نسبة البطالة من 29.2 % سنة 1999 إلى 10.2% سنة 2009.

الفئة العاطلة عن العمل تقدر بما يقارب 2510000 شخصا سنة 1999 منها 1487000شخصا من سكان المدن أي ما يقارب 60%.

البطالة تمس على وجه الخصوص الفئات التي تتراوح أعمارها ما بين 15 و19 سنة وأيضا 20 و24 سنة 1275000 للطالبين عن العمل أغلب هذه الفئات بدون تكوين أو شهادات ولا تأهيل وتمثل الإناث نسبة 12$\%$ من هذه الفئات.

بينما بلغت نسبة البطالة في الفئة الموالية عند الجامعيين 21.4%، 11.1%لدى الرجال و33.6% لدى النساء، فيما قدرت نسبة البطالة لدى السكان الذين لا يملكون أي شهادة 7.3% أما العاطلون الذين سبق أن عملوا في الماضي فقد قدر عددهم بـ 417000 شخصا أي بنسبة 38.7%.[[12]](#endnote-13)

وحسب الديوان الجزائري للإحصاء أن عدد السكان العاملين في الجزائر قدر بـ 10 ملايين و812 ألف شخصا فيما توجد فوارق كبيرة حسب السن والجنس والمستوى التعليمي. أما نسبة البطالة فقد انخفضت لتبلغ 10% إلا أن هذا الانخفاض يبدو طفيفا مقارنة بالنسبة المسجلة سنة 2009 حيث بلغت 10.2% وأوضح الديوان أن نسبة البطالة بلغت 8.1%لدى الرجال و19.1% لدى النساء وتمس بشكل خاص فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و24 سنة حيث بلغت 21.5% نحو شاب لكل خمس نساء فيما استقرت النسبة لدى البالغين 25 فما فوق 7.1%

**الجدول رقم(01) :تطور عدد السكان ونسب البطالة خلال الفترة( 1999- 2009)**

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **2009** | **2008** | **2007** | **2006** | **2004** | **2003** | **2002** | **2000** | **1999** | **السنوات** |
| 10.544 | 10.315 | 10.500 | 10.109 | 9.469 | 8.762 | 9.303 | 8.850 | 8.583 | **السكان العاملون** |
| 1.072 | 1.169 | 1.230 | 1.240 | 1.671 | 2.078 | 2.413 | 2.610 | 2.510 | **البطالون** |
| 10.2 | 11,3 | 13,8 | 12.3 | 17.7 | 23.7 | 25.9 | 29.5 | 29.2 | **نسبة البطالة** |

**المرجع: الديوان الوطني للإحصاء.**

**المطلب الثاني:جهود الدولة للقضاء على مشكلة البطالة**

 بدأت معالجة المشكلة بإنشاء صندوق لتشغيل الشباب 1989 ، وأنشئت اللجان في كل ولاية لتمكين الشباب من فرص عمل. وطوّر العمل بإنشاء جهاز للإدماج المهني للشباب عام 1990 في إطار وزارة العمل والحماية الاجتماعية ، كما يعدّ إنشاء التعاونيات بين الشباب من أهم الجهود التي بذلت، حيث يمول مشاريع الشباب بواقع 30 % الباقي تساهم به البنوك لإيجاد فرص عمل مؤقتة ، بأجور توازي الحد الأدنى المطلوب. بالإضافة إلى العديد من الجهود التي ساهمت في حل مشكلة البطالة وبصفة تفصيلية أكثر نذكر مايلي[[13]](#endnote-14):

**إنشاء وكالة دعم و ترقية و متابعة الاستثمارات ( APSI)** :

 أنشئت في ماي 1995 وساهمت كثيرا في رفع حجم الاستثمارات المولّدة لمناصب الشغل في مختلف القطاعات الإنتاجية ، و ذلك بفضل التحفيزات الجبائية و شبه الجبائية الممنوحة للمستثمرين الجزائريين و الأجانب على حد السواء ، إضافة إلى المتابعة و الدعم المعنوي لهذه الاستثمارات.
 **إنشاء وكالة ترقية و دعم الشباب (ANSEJ) :**

 أنشئت في أفريل 1998، واهتمت خاصة بفئة معينة من المستثمرين هم الشباب المتخرجين من الجامعات أو مراكز التكوين المهني، لإقامة مشاريع مصغّرة و ذلك من خلال تقديم دعم مالي بالإضافة إلى التحفيزات الأخرى. و قد ساهمت هذه الوكالة منذ إنشائها على توفير العديد من مناصب الشغل في مختلف القطاعات، خاصة قطاع الخدمات.

بالإضافة إلى إنشاء صندوق للتأمين على البطالة ووكالة للعقود ما قبل التشغيل.

**المبحث الخامس:دور تكنولوجيا المعلومات في القضاء على ظاهرة البطالة**

 تؤكد بعض الأبحاث حاجة البلدان العربية إلى استراتيجيات محكمة في مجال الاستثمار الأمثل لإمكانات صناعة تكنولوجيا المعلومات لتمكينها من النهوض بشكل عملي باقتصادياتها وتحقيق معدلات تنموية عالية، خصوصا في مجال مكافحة البطالة .ففي دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية وفنلندا تصل نسبة القوى العاملة في قطاع تكنولوجيا المعلومات إلى 98% بينما تقل عن 1% في الدول العربية، مما يؤكد حقيقة أن هذا القطاع لا يزال غير مستغل بشكل كاف في الوطن العربي.[[14]](#endnote-15)

وفي الجزائر نجد مقاهي الانترنت اليوم تكتسح كل المدن الجزائرية بل والكثير من القرى؛ حيث أصبحت هذه المقاهي وسيلة لتشغيل الآلاف من العاطلين ولو بصفة مؤقتة.

وفي السنوات الأخيرة بلغت مقاهي الإنترنت الآلاف في أنحاء الجزائر وصارت عبارة عن مقاولات صغيرة خففت إلى حد ما من نسبة البطالة ولو بشكل ضئيل جدا.بالإضافة إلى العديد من المحلات التي تكاد تغطي كل أنحاء المناطق الجزائرية وتعمل في مجال الاتصالات السلكية والهواتف النقالة.

كما أن وسائل الاتصال التي أتاحتها تكنولوجيا المعلومات بكل أنواعها كالهاتف والفاكس والبريد الالكتروني ساهمت بشكل كبير في تقليص الفجوة بين الشباب الذي يعاني من البطالة والمؤسسات العارضة للعمل.

**الخاتمـــــة:**

 إن الانخفاض الملاحظ في نسب البطالة خلال الفترة 1999 – 2010 لا يعكس ارتفاع نسبة النمو المحقق في الجزائر، ذلك أن هيكل الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على النمو المحقق في قطاع المحروقات، والذي رغم أهميته إلا أنه لا يخلق مناصب عمل بشكل كبير من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض كبير في نسب البطالة .

ولهذا يفترض أن يتم الفصل بين سياسات دعم النمو و سياسات تخفيض نسب البطالة لأن السياسات الأولى تعتمد على الأنفاق الحكومي و الذي يعرقل في مرحلة معينة زيادة معدلات الاستثمار في الاقتصاد الوطني، بينما يفترض من سياسات القضاء على البطالة هو تشجيع الاستثمار الذي من شانه أن يساهم في خلق مناصب عمل جديدة، ولعل الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات بات مهما لمواكبة التغيرات والتحولات الإقليمية والدولية، ومن خلال هذه الورقة نقدم الاقتراحات التالية:

* مراجعة السياسة الموجهة للقضاء على البطالة من خلال توحيد آليات خلق فرص العمل الدائمة و التي من شأنها أن تؤثر بدورها على النمو الاقتصادي في المدى الطويل.
* توفير مصادر التمويل اللازمة لإقامة المشروعات الصناعية الصغيرة، مع مراعاة الأسباب الكابحة التي تحول دون إقبال شريحة مهمة من الشباب الجزائري للاستفادة من القروض والسياسات الداعمة للنمو الاقتصادي ومعالجتها.
* الاهتمام أكثر بجذب الاستثمارات الخارجية ورد الاعتبار لقطاع السياحة وأتمتته باعتباره قطاع استراتيجي له دور كبير في خفض البطالة وتنويع عائدات البلد.
* توفير البنية التحتية التقنية والمعلوماتية وقاعدة الانطلاق الرقمية لأنشطة الأعمال الالكترونية الملائمة.
* الاستثمار في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال لما له من انعكاسات إيجابية على توفير مناصب شغل كثيرة.
1. **الإحالات و المراجع**

 : عبد الرزاق محمد قاسم، **نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية**، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998، ص15. [↑](#endnote-ref-2)
2. : حامد الجوهري، **تقنيات دعم أنظمة المعلومات، وسائل تعبئتها وبثها وتسويقها**، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 1998، ص 13. [↑](#endnote-ref-3)
3. : عبد الرزاق محمد قاسم، **مرجع سابق**، ص16. [↑](#endnote-ref-4)
4. : **نفس المرجع السابق مرجع سابق،** ص35. [↑](#endnote-ref-5)
5. : K. Chandrakandan & autres, **Development Communication And information management**, pragati prakashan, begum bridge, MEERUT, 2003, p41. [↑](#endnote-ref-6)
6. : صلاح سالم، **تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأمن القومي للمجتمع**، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، مصر، 2003، ص59. [↑](#endnote-ref-7)
7. : **نفس المرجع السابق،**  ص67. [↑](#endnote-ref-8)
8. : S.YADAV**, FOUNDATION OF INFORMATION TECHNOLOGY**, New Age International (P) Publishers, New Delhi, 3rd Ed, 2006, p2. [↑](#endnote-ref-9)
9. : إبراهيم بختي، **محاضرات في مقياس تكنولوجيا ونظم المعلومات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، دفعة 2004/2005، ص ص(48،49).  [↑](#endnote-ref-10)
10. : عبيرات مقدم، زيد الخير ميلود، طاهر جمعات، **الفضاء** **السيبري وإمكانية التقارب والمرونة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجمل محاضرات الملتقى الدولي الثاني حول تسيير المؤسسات، جامعة بسكرة،/ يومي 12/13 أفريل 2004، ص ص (47 – 49 ). [↑](#endnote-ref-11)
11. :بشير عباس العلاق، **تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها في محال التجارة النقالة**، المنظمة العربية للتنمية الادارية ، القاهرة،2007، ص ص (345 – 348 ).بتصرف [↑](#endnote-ref-12)
12. :http://www.moheet.com/show\_news.aspx?nid=437034&pg=38 [↑](#endnote-ref-13)
13. : http://al-souwafa.ahlamontada.com/t9081-topic. [↑](#endnote-ref-14)
14. : بشير عباس العلاق،**مرجع سابق**، ص348. [↑](#endnote-ref-15)